EP

الأمم المتحدة

UNEP/GPA/IGR.3/6

Distr. General
25 January 2012

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
الدورة الثالثة
مانيلا، ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

تقرير الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

مقدمة

١ - عُقدت الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية عملاً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٦/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي طلب مجلس الإدارة بموجبه إلى المدير التنفيذي المضي في تنظيم الدورة الثالثة، مع العمل على ضمان أن تكون المشاركة على أوسع نطاق ممكن، وتحقيقاً لهذه الغاية، حث جميع الحكومات على المشاركة بنشاط في العملية الاستعراضية الحكومية الدولية، وتقديم مساهمات مالية، بقدر الإمكان، لتغطية التكاليف المرتبطة بهذا الاجتماع.

٢ - وقد عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي في فندق إيدسا شانغري - لا، مانيلا، في يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتألفت الدورة من جزء تقني، عُقد يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، وجزء رفيع المستوى، عُقد يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير.

الجزء الأول: الجزء التقني

أولاً - افتتاح الجزء التقني

٣ - افتُتح الجزء التقني في الساعة ١٠/٢٥ من يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة أمينة محمد، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة أناليزا ريبويلتا ته، وكيلة وزارة البيئة والموارد الطبيعية ومديرة ديوانها، لدى حكومة الفلبين.

٤ - ورحبت نائبة المدير التنفيذي في بيانها بالمشاركين، وشكرت حكومة وشعب الفلبين على استضافة الاجتماع. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفلبين يجمعهما تاريخ طويل من التعاون في القضايا البيئية. وبما أن الفلبين لديها ساحل يبلغ طوله نحو ٤٠ ٠٠٠ كيلومتر، فقد كانت تناصر بقوة البرامج المتعلقة بالقضايا الساحلية والبحرية، بما في ذلك برنامج العمل العالمي، وقد قطعت أشواطاً بعيدة في تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني.

٥ - وأضافت أن الدورة الحالية تتيح فرصة لمناقشة قضايا تهم جميع البلدان. فالمحيطات لها أهمية عالمية، حتى بالنسبة للبلدان التي ليست لديها سواحل، نظراً للدور الهام الذي تقوم به في أمور لها أهميتها على نطاق العالم، مثل تغير المناخ، والانتقال البعيد المدى للملوثات، وكذلك نظراً لتأثير الأنشطة البرية على البيئة البحرية. وقالت إن الأنشطة البشرية على اليابسة، وتزايد الفقر ونمو السكان، تفرض جميعها ضغطاً متزايداً على سلامة النظم الساحلية والبحرية. وأشارت إلى أن المشاركين في الدورة الثانية لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، المعقودة في بيجين عام ٢٠٠٦، اتفقوا على ضرورة أن ينصب الاهتمام خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ على تعميم تنفيذ برنامج العمل العالمي في الآليات الوطنية للتنمية والميزنة. وعلاوة على ذلك، حث المشاركون، من خلال إعلان بيجين بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي، على ضرورة بذل جهود إضافية للتصدي لمصادر المغذيات الملوثة، الثابت منها وغير الثابت. ولدعم هذه الأهداف، نُظمت حلقات عمل إقليمية لإتاحة الفرصة أمام واضعي السياسات للاعتراف بمساهمة الموارد الساحلية والبحرية في الناتج المحلي الإجمالي الوطني وسبل المعيشة، وقد حقق عدد من البلدان تقدماً في إدماج إدارة الموارد الساحلية والبحرية ضمن الأطر الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقاً. واختتمت نائبة المدير التنفيذي كلمتها بعرض للمبادرات المختلفة الجارية على نطاق العالم مشيرة إلى أهمية المحافظة على الزخم لتحسين سلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات والسواحل.

٦ - وقالت السيدة ته في بيانها إن المشاركين في المؤتمر العالمي الأخير بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات اعترفوا بالحاجة إلى ضرورة تحسين النهج الحالي للإدارة الساحلية المتكاملة باعتباره فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالبيئة. واسترعت الانتباه إلى التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون *''الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق''* ، الذي بيّن أن الاستثمارات الخضراء في البيئة البحرية والساحلية يمكن أن تعود بمنافع اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك في قطاعات مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنقل البحري، والطاقة المتجددة البحرية، والسياحة الساحلية، واستغلال المعادن. وبعد أن أشارت إلى أن اهتمام الدورة الثانية لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي قد انصب على تعميم تنفيذ البرنامج في الآليات الوطنية للتخطيط والميزنة، قالت إن الدورة الحالية سوف تبحث دور البرنامج كمنبر استراتيجي للسياسات لتسريع التنفيذ على المستوى الوطني، عن طريق الإدارة الساحلية المتكاملة ومبادرات أخرى. وأضافت أن مثل هذه العملية ستتطلب مواصلة بناء القدرات، وإقامة شراكات عالمية وإقليمية، وأنشطة للرصد، والوصول إلى آليات التمويل، وتبادل المعلومات عبر القطاعات. وقالت في ختام كلمتها إن المهم هو اتخاذ إجراءات محلية للربط بين أبعاد المراحل الأولية والمراحل النهائية في نطاق أوسع.

٧ - وبعد هذه البيانات، قُدمت شهادة تقدير للسيد ألفريد دودا، كبير المستشارين لدى مرفق البيئة العالمية، اعترافاً بمساهمته في حماية البيئة البحرية عن طريق توفير التمويل من خلال مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية لدي مرفق البيئة العالمية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٨ - في الجلسة الافتتاحية للجزء التقني، انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس: السيد رامون ج. ب. باجي (الفلبين)

نواب الرئيس: السيدة إيداليا آشفيدو (الجمهورية الدومينيكية)
السيدة ناتيانا تيتراكوفا (الاتحاد الروسي)
السيدة ريجويس مابودافهازي (جنوب أفريقيا)
السيد جو ميرفي (الولايات المتحدة الأمريكية)

٩ - ووافقت السيدة آشفيدو على أن تعمل كمقررة.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٠ - أُقر جدول الأعمال التالي للجزء التقني استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GPA/IGR.3/1)، بصيغته المعدلة شفوياً:

١ - افتتاح الجزء التقني.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - المؤتمر العالمي بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات.

٤ - استعراض لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية.

٥ - مسائل السياسات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٦ - برنامج عمل مكتب التنسيق التابع لبرنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - اختتام الجزء التقني.

١١ - وأُقر جدول الأعمال التالي للجزء الرفيع المستوى استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GPA/IGR.3/1)، بصيغته المعدلة شفوياً:

١ - افتتاح الجزء الرفيع المستوى.

٢ - مسائل السياسات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٣ - برنامج عمل مكتب التنسيق التابع لبرنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦.

٤ - اعتماد الإعلان الوزاري.

٥ - اعتماد تقرير الدورة.

٦ - اختتام الدورة.

جيم - تنظيم العمل

١٢ - نظراً لأن هذه الدورة تُعقد تحت رعاية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد اتفق على أن يطبق النظام الداخلي لمجلس الإدارة على أعمال الدورة، بعد إدخال ما يلزم من التعديلات.

١٣ - وقد اتفق الممثلون على أن تُقسّم الدورة إلى جزء تقني، يعقد يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وجزء رفيع المستوى، يعقد يوم الخميس ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وستدور المناقشات في جلسات عامة تُعقد من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ مساءً. وستنشأ أفرقة عاملة حسبما تقتضيه الضرورة، مع مراعاة احتياجات الوفود الصغيرة.

دال - الحضور

١٤ - شارك ممثلو الدول التالية في الدورة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وآيسلندا، وبالاو، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتايلند، وتوغو، وتوفالو، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والرأس الأخضر، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسيشيل، والصين، والعراق، وعُمان، وغانا، وغرينادا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكيريباس، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وملديف، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

١٥ - وشارك في الدورة ممثل عن فلسطين بصفة مراقب.

١٦ - وحضر ممثلون لأمانات الاتفاقيات ولهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء.

١٧ - وحضر ممثلون لعدد من المنظمات الحكومية الدولية: مرفق البيئة العالمية، والمنظمة الأفريقية للمياه والصرف الصحي.

١٨ - وحضر الدورة أو مثل فيها عدد من المنظمات غير الحكومية والأفراد. (أنظر UNEP/GPA/IGR.3/INF/1).

ثالثاً - المؤتمر العالمي بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات

١٩ - قدم السيد رافائيل لوتيلا والسيدة ويندي واطسون - رايت، الرئيسان المشاركان للمؤتمر العالمي بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات، المعقود في مانيلا، في يومي ٢٣ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، موجزاً لوقائع المؤتمر (أنظر UNEP/GPA/IGR.3/INF/14).

٢٠ - وأحاط الممثلون علماً بالمعلومات المقدمة.

رابعاً - استعراض لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية

٢١ - لفت ممثل الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي على الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ (UNEP/GPA/IGR.3/2).

٢٢ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، وفي إشارة إلى إدارة المياه المستعملة، أبرز عدد من الممثلين التكلفة المرتفعة لمعالجة المياه المستعملة. وقال أحدهم إن على البرنامج أن يروج لتطوير تكنولوجيات معالجة رخيصة الثمن. ودعا ممثل آخر إلى تقديم التوجيهات بشأن تطوير خيارات منخفضة التكلفة للتصدي للتلوث بالمياه المستعملة، والمعلومات بشأن ممارسات الإدارة السليمة لأجل زيادة الوعي العام بهذه القضية. وفيما يتعلق بالقمامة البحرية، شدد أحد الممثلين على الدور الهام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير آليات الدعم المؤسسي وفي مجال حشد الموارد المالية. وأضاف أنه بدلاً من وضع مبادرات سياساتية جديدة؛ ينبغي استعراض السياسات القائمة وزيادة فعاليتها، وتخصيص الموارد لتنفيذ المشروعات التجريبية حيثما تشتد الحاجة إليها.

٢٣ - وأحاط الممثلون علماً بالمعلومات التي قدمت.

خامساً - مسائل السياسات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي

٢٤ - وجه ممثل الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن التوجيه في مجال السياسات لتنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ (UNEP/GPA/IGR.3/3).

٢٥ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تم التشديد على إنشاء شراكات عالمية تركز على مجالات معينة من مصادر التلوث، وهي المغذيات، والمياه المستعملة، والقمامة البحرية، وتم الإعراب عن تأييد عام لأهداف تلك الشراكات. وصرح أحد الممثلين بأن تلك الشراكات من شأنها أن تيسر الاستفادة القصوى من الموارد وسيكون لها أثر أكبر على تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٢٦ - ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى تهديدات محددة تتعرض لها البيئة البحرية والساحلية. وحذر أحدهم من المخاطر التي يمثلها نقل المواد الخطرة وإلقاء النفايات الإلكترونية في البلدان النامية. وقال إن

على البلدان المتقدمة أن تراقب صادرات النفايات وأن تتحقق من معالجتها أو إدارتها في المنشأ، حيث تتوافر قدرات كافية لذلك. وينبغي لبرنامج العمل العالمي ولأصحاب المصلحة الآخرين مساعدة البلدان النامية في التخلص من المخزونات بالطرق السليمة واتخاذ خطوات لمراقبة الواردات. ووجه ممثل آخر الانتباه إلى المشكلات التي تسببها الألغام، مشدداً على ضرورة حماية الحياة البحرية. وصرح ثالث بأن الدول الجزرية الصغيرة يتهددها التلوث، ودعا إلى تعبئة الجهود لمكافحة هذا الخطر الذي ينبغي أن يوضع في صدارة أنشطة البرنامج. ودعا آخر إلى تقديم المساعدة والمشورة إلى حكومته في مواجهة المشكلات التي تُعاني منها على صعيد معالجة القمامة البحرية والمياه المستعملة، إلى جانب القضايا الأخرى.

٢٧ - وأعرب عدد من الممثلين عن دعمهم لفكرة وضع سلم أولويات لفئات المصدر لدى البرنامج، سعياً لتوجيه تعبئة الموارد وصرفها. ورحب أحدهم بالتركيز على القمامة البحرية، وحذر من مخاطر التغيير المادي للموائل وتدميرها، بينما أيدّ ممثل آخر الإدارة الساحلية المتكاملة والنهوج القائمة على النظم الإيكولوجية ودعا البلدان المتقدمة إلى توفير التكنولوجيا والمنح للبلدان النامية بشروط غير تجارية كي يصبح العالم خالياً من النفايات بأسرع ما يمكن. وصرح ممثل ثالث بأن المغذيات، والمياه المستعملة، والقمامة البحرية ينبغي أن تكون فئات المصدر ذات الأولوية خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦. وأشاد أحد الممثلين بالاهتمام الموجه نحو كفاءة استخدام الموارد والحاجة إلى تقليل التلوث، ورأى أن من الضروري الإشارة إلى الحاجة إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة بغرض تقليل التلوث وتحسين استخدام موارد النظم الإيكولوجية. ورأى آخر أنه ينبغي إدراج تفكيك السفن في قائمة فئات المصدر، باعتباره نشاطاً يتم داخل المناطق الساحلية ويسبب التلوث بدرجة عالية.

٢٨ - ووصف أحد الممثلين الشراكة القائمة بين وكالة في حكومته وبرنامج العمل العالمي لمساعدة البلدان الأخرى، في حين دعا ممثل آخر إلى التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة البحرية والساحلية وتلك الخاصة بمياه الصابورة. ودعا ممثل ثالث إلى التعاون على مستويات متعددة للتوصل إلى حلول مشتركة، وقال إنه بدلاً من مجرد استثارة وعي الجمهور، فإن هناك حاجة إلى بناء القدرات، وتوفير أسلوب حياة بديل ينأى بالناس عن الأنشطة المسببة للتلوث. ووصف ممثل العمل الذي تضطلع به حكومته لتنفيذ برنامج عملها الوطني، وعرض تقاسم خبراتها في هذا المجال بغرض تكراره بنجاح في بلدان أخرى.

٢٩ - وقال أحد الممثلين إن من الضروري تأكيد الصلة الهامة بين نوعية المياه والآثار على صحة البشر بصورة أفضل. وينبغي للبرنامج أن يبين بوضوح، أهمية النهج المعتمدة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق الساحلية والموارد المائية، من خلال الشراكات المنشأة في إطار برنامج العمل العالمي، ومنها الشراكات المتعلقة بالمغذيات والمياه المستعملة.

٣٠ - ودارت بعض المناقشات بشأن إنشاء مكتب خلال الدورة الحالية ليواصل عمله بعد الدورة ويضطلع بدور في تلقي التقارير المنتظمة من الشراكات وتزويدها بالتوجيه. ورحب أحد الممثلين بالاقتراح، إلاّ إنه أشار محذراً إلى ضرورة توفير التمويل للمكتب من الموارد المتوافرة أو من مساهمات طوعية، وألا يؤدي ذلك إلى صرف الاهتمام عن تنفيذ برنامج العمل. وقال ممثل آخر إن المكتب سوف يمكن البلدان من تقييم التقدم المحرز في الفترات الفاصلة بين الاجتماعات العالمية وفي معالجة القضايا الناشئة فور ظهورها.

٣١ - وأحاط الممثلون علماً بالمعلومات المقدمة.

سادساً – برنامج عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦

ألف – برنامج العمل

٣٢ – استرعى ممثل الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن برنامج العمل المقترح لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦ (UNEP/GPA/IGR.3/4).

٣٣ – وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك قال أحد الممثلين، مبدياً تأييده للتركيز على إدارة المغذيات والقمامة البحرية وإدارة المياه المستعملة، إن التغيير المادي للموائل البحرية وتدميرها يمثل تهديداً آخر يستحق الاهتمام العاجل. وعلاوة على ذلك، ينبغي لبرنامج العمل العالمي أن يوفر قدراً أكبر من التوجيه لمساعدة البلدان في تنفيذ برامج عملها الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بوضع أهداف وغايات واضحة وإشراك أصحاب المصلحة في تصميم البرنامج وتوجيهه. وأعرب عن تأييده لمفهوم تثمين خدمات النظم الإيكولوجية، وذكر في نفس الوقت أن وضع منهجيات التثمين سوف يتحقق بصورة أفضل من خلال شراكة مع الخبراء، من ذوي المهارات الملائمة.

٣٤ – واقترح ممثل آخر إجراء بعض التعديلات على الأنشطة الخاصة بمجالات الأولوية الثلاثة، وحث على التزام جانب الحرص في ضمان كفاءة توزيع العمل بين مكتب التنسيق والمكتب. وقال ممثل ثالث إن من الضروري الإشارة صراحة إلى دور القطاع الخاص في تنفيذ جميع المجالات ذات الأولوية من برنامج العمل، بما في ذلك من خلال وضع حوافز لتشجيع القطاع الخاص على تطبيق الممارسات الأكثر مواءمة للبيئة.

٣٥ – وفيما يتعلق بالمغذيات، أيد أحد الممثلين الاقتراح الخاص بوضع أهداف لاستخدامها. غير أن ممثلين آخرين أعربوا عن تخوفهم بهذا الشأن مشيرين إلى ضرورة أن تتولى البلدان ذاتها وضع الأهداف أو أن توضع من خلال آليات ملزمة أو ترتيبات إقليمية، وفقاً للمقتضى، بدلاً من أن يتم ذلك في إطار البرنامج.

٣٦ – وأثيرت مسألة توافر الموارد باعتبارها من الشواغل الرئيسية. وناشد أحد الممثلين البلدان المتقدمة توفير مساعدات مالية وتكنولوجيات لمعالجة النفايات للبلدان النامية. وناشد آخر القطاع الخاص إلى الاستثمار في التكنولوجيات غير الضارة للبيئة، في إطار الاقتصاد الأخضر. وأعرب ممثل ثالث عن قلقه إزاء الآثار المالية لتنفيذ برنامج العمل، وحث على التقشف المالي. ورحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتفاظ بمستويات التوظيف عند معدلاتها السابقة.

باء – مشروع الإعلان الوزاري

٣٧ – استرعى ممثل الأمانة الانتباه إلى ورقة غرفة الاجتماع التي تتضمن مشروع الإعلان الوزاري.

٣٨ – وعقب مناقشات أولية لمشروع الإعلان في الجلسة العامة، اتفق الممثلون على إنشاء فريق صياغة برئاسة ممثل الفلبين لوضع الصيغة النهائية لمشروع الإعلان وتقديمه إلى الجزء الرفيع المستوى لينظر فيه.

سابعاً – مسائل أخرى

٣٩ – لم تناقش أي مسائل أخرى.

ثامناً – اختتام الجزء التقني

٤٠ – أعلن اختتام الجزء التقني في الساعة ١٧/٥٠.

الجزء الثاني: الجزء الرفيع المستوى

أولاً – افتتاح الجزء الرفيع المستوى

٤١ – افتُتِح الجزء الرفيع المستوى في الساعة ١٠/١٠ من يوم الخميس ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة أمينة محمد، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد رامون ج. ب. باجي وزير البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين، وذلك نيابة عن السيد بنينيو سيميون كوجوانغو أكوينو الثالث، رئيس الفلبين.

٤٢ – ورحبت نائبة المدير التنفيذي في بيانها بالممثلين، ووجهت الشكر إلى حكومة وشعب الفلبين لما أبدوه من حفاوة. وأعربت عن تقديرها لحكومات إيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد والولايات المتحدة الأمريكية لما قدمته من دعم مالي، بما في ذلك من أجل تيسير حضور ممثلي البلدان النامية للاجتماعات. وقالت إن هذه الدورة ترمي إلى تعزيز المكاسب التي حققها برنامج العمل العالمي حتى اليوم، ورسم الطريق نحو المستقبل مع مراعاة الهدف المشترك المتمثل في حماية البيئة وتيسير النمو المستدام. وأوجزت التقدم الذي أُنجِز أثناء الدورات السابقة للاجتماع الحكومي الدولي الذي تمخض عن التركيز الحالي على مواصلة الجهود الجماعية للإسراع بوتيرة تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني، وذلك من خلال الإدارة الساحلية المتكاملة باستخدام نهج قائم على النتائج.

٤٣ – وتابعت قائلة إنه وعلى الرغم من إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية على المستوى العالمي، فإن النظم الإيكولوجية لا تزال تُعاني من بعض العوامل مثل تصريف المغذيات والمياه المستعملة والقمامة البحرية. وأن الأمر يستلزم وضع نهوج مفاهيمية جديدة، عن طريق استكشاف الروابط بين إدارة النظام الإيكولوجي والاقتصاد الأخضر مثلاً، والتسليم بأن تحسين نوعية البيئة يترافق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن جدولاً للأعمال واسع النطاق من هذا القبيل يتطلب اعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة، يجمع بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني وجهات أخرى. وتابعت قائلة إن هذه الشراكات من شأنها أن تساعد في تبادل أفضل الممارسات، وفي نقل التكنولوجيا وإقامة مشروعات تجريبية، بدعم من مرفق البيئة العالمية وبرنامج العمل العالمي. وأشارت إلى أن الإنشاء المقترح لمكتب للممثلين الإقليميين يكلف بالإشراف على تنفيذ البرنامج أثناء الفترة الواقعة بين الدورات من شأنه أن يُيسر تقديم الدعم لهذه الجهود. وفي الختام، أكدت أنه بينما يواجه العالم قدراً كبيراً من عدم اليقين، بما في ذلك الاختلال المالي، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن حماية النظم الإيكولوجية الهشة والأنواع الآخذة في التناقص لا تقل أهمية عن حماية الاقتصادات الهشة.

٤٤ - وأشاد رئيس الفلبين في بيانه الذي ألقاه السيد باجي بالمناقشات الدقيقة والمثمرة التي جرت أثناء المؤتمر العالمي بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات وأثناء الجزء التقني. وأضاف أن المشاركة النشطة من ممثلي مجموعة كبيرة من القطاعات، بما في ذلك العلماء، وصناع السياسات وأفراد المجتمع المدني كانت عاملاً حيوياً في إنجاح تنفيذ برنامج العمل العالمي. وأن تبادل الآراء قد تمخض عن حلول ابتكارية متعددة للقضايا الساحلية والبحرية، وعن نهوج واعدة أيضاً، بما في ذلك إدارة البحار الإقليمية، وتثمين خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وأن مثل هذه التطورات تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المقرر انعقاده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأن لمرفق البيئة العالمية ووكالات الأمم المتحدة دوراً هاماً تضطلع به في صياغة جدول أعمال يربط بين مراحل الإدارة الأولية والنهائية، ووضع إطار لتخطيط وإدارة المناطق الساحلية يقوم على النظم الإيكولوجية والسياسات الموجهة. وأن من الضروري اتخاذ موقف أكثر مرونة، يعتمد بدرجة أقل على التقسيمات القطاعية السابقة وبصورة أكبر على الشراكة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. وفي الختام، أشار السيد باجي إلى أن الإعلان الوزاري الذي ستتمخض عنه هذه الدورة يجسد التزامات ومبادئ برنامج العمل العالمي، ويعبر عن التصميم على اتخاذ التدابير الضرورية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

ثانياً - مسائل السياسات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي

٤٥ - وألقت نائبة المدير التنفيذي بياناً سياساتياً قالت فيه إن برنامج العمل العالمي يكلف الحكومات تحديداً بالإشراف على تنفيذه من خلال استعراض حكومي دولي على غرار الاستعراض الجاري خلال الدورة الحالية. غير أنه يمكن للحكومات أن تقوم بمناقشة القضايا الناشئة فيما بين الدورات خلال الفترات التي تفصل بين الاجتماعات المقررة، بالنظر إلى أن هذه الأنشطة تساهم في زيادة تنسيق الإجراءات التي تتخذها البلدان للاضطلاع بمسؤولياتها بموجب البرنامج. وعلى الرغم من أن الحكومات بذلت جهداً كبيراً في عملية تنفيذ البرنامج، لكن الوقت قد حان لتبيان آثاره من خلال بذل جهود مركزة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق الأهداف المشتركة. وكان ترتيب الأولويات ضرورياً لتحقيق تلك الأهداف، وقد حدد برنامج العمل إدارة المغذيات والقمامة البحرية وتصريف المياه المستعملة باعتبارها مجالات تستحق اهتماماً خاصاً بالنظر إلى مساهمتها في تدهور البيئة البحرية والساحلية، ولأنها مجالات تلتقي عندها مصالح أصحاب المصلحة. وتقوم مختلف المبادرات والبرامج بشأن إدارة المنطقة الساحلية بتطبيق النهوج التي دعا إليها برنامج العمل العالمي بإطراد، وينبغي تدعيم تلك الجهود لتحقيق نتائج ملموسة.

٤٦ - وعقب البيان السياساتي، استرعى ممثل الأمانة الانتباه إلى المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن التوجيه في مجال السياسات لتنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ (UNEP/GPA/IGR.3/3).

٤٧ - وخلال المناقشات التي جرت بعد ذلك، أعرب جميع من تحدث من الممثلين عن شكرهم لحكومة الفلبين وشعبها لما أبدياه من كرم الضيافة. وأعرب الكثير من الممثلين عن تأييدهم الكامل لبرنامج العمل العالمي ورحبوا بالتركيز الوارد في برنامج العمل للسنوات الخمس القادمة على المصادر الثلاثة الرئيسية للتلوث وهي المغذيات والقمامة البحرية والمياه المستعملة، وأشارت إحدى الممثلات إلى

أن التركيز يعكس تجربة بلدها خلال المناخ الاقتصادي الصعب السائد، حيث يتعين تركيز الموارد على تلك الملوثات التي تشكل الخطر الأكبر على الموارد الساحلية.

٤٨ - وأُعرب عن التقدير للتركيز على إقامة الشراكات لتعزيز أولويات برنامج العمل، ونشر المعارف وبناء القدرات. وأشير إلى ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج. ورأى أحد الممثلين أن من غير الضروري أن يحدد البرنامج أهدافاً محددة للحد من المخلفات وأن تظل هذه الأهداف غير ملزمة، وأن من الأفضل أن تحدد هذه الأهداف على المستوى الوطني من خلال الاتفاقات الإقليمية.

٤٩ - وأعرب عدد من الممثلين عن التقدير للاقتراح الخاص بإنشاء مكتب لمواصلة تنفيذ البرنامج والإشراف على تنفيذه خلال الفترات بين الدورات. ودعا أحد الممثلين إلى استخدام آلية المعلومات الخاصة بالبرنامج في نشر وثائق التوجيه الرئيسية وتبادل أفضل الممارسات وبيان الدروس المستفادة خلال تنفيذ البرنامج.

٥٠ - وقدم العديد من الممثلين أمثلة على التقدم المحرز في بلدانهم، بما في ذلك وضع نهج الاقتصاد الأخضر لمعالجة التلوث الساحلي، وإدراج الوقاية من التلوث في التخطيط الوطني. واسترعى أحد الممثلين الانتباه إلى مزايا الاقتصاد الأخضر في إعادة تدوير الملوثات، وفي خفض توليد المخلفات. وتحدث ممثل آخر مؤيداً التزام هونولولو، ودعا إلى اتخاذ خطوات إضافية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من اللدائن، ومنها تحويل تلك النفايات إلى موارد ووضع أهداف للحد منها.

٥١ - وأثار ممثلون آخرون قضايا تواجه بلدانهم في معالجة المياه العذبة وتدهور المياه الساحلية والبحرية. ودعا عدد منهم، من بينهم ممثلون للبلدان غير الساحلية إلى النهوض بإدارة مصادر المياه العذبة عند المنبع، على النحو الذي أوصى به المؤتمر العالمي بشأن الروابط بين المناطق البرية والمحيطات. وأثار العديد من ممثلي البلدان النامية مسألة عدم كفاية قدراتها على التعامل مع التلوث الساحلي الناشئ عن التوسع العمراني العشوائي وإلقاء النفايات السامة، ودعوا إلى تكاتف الجهود من خلال الشراكات والتعاون لإيجاد حلول سليمة اقتصادياً وبيئياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى أحد الممثلين بإشراك مصارف التنمية الإقليمية في الدورات القادمة للاجتماع الحكومي الدولي المعني بالاستعراض. ونوّه آخرون إلى الحاجة إلى التدريب والتوعية، وأعربوا عن تقديرهم للمساعدة التي يتلقونها بالفعل بموجب البرنامج في ذلك المجال.

٥٢ - واسترعى عدد من الممثلين الانتباه، إلى مجالات أخرى يرغبون في تغطيتها بصورة أفضل في إطار البرنامج، مثل الصلة بين نوعية المياه والتأثيرات على صحة البشر التي تمثل مشكلة هامة ومكلفة في كافة أنحاء العالم، والإلقاء غير المشروع للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بما في ذلك النفايات النووية والمخلفات الإلكترونية التي تمثل مصادر أخرى للتلوث، والتلوث عبر الحدود الناشئ عن مصادر مثل التعدين ودخول الأنواع الغريبة الغازية إلى المياه البحرية عن طريق شبكات الصرف الصحي ومصادر المياه العذبة.

٥٣ - وأحاط الممثلون علماً بالمعلومات المقدمة.

ثالثاً – برنامج عمل مكتب التنسيق التابع لبرنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦

٥٤ – قدم ممثل الأمانة وصفاً لبرنامج العمل المقترح لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦ (UNEP/GPA/IGR.3/4).

٥٥ – وقرر الممثلون أن العناصر الهامة في تلك الوثيقة قد عولجت على نحو جيد في الإعلان الوزاري، وأن الإعلان سيكون بمثابة وثيقة موجهة لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي في تصميم البرامج والأنشطة.

رابعاً – اعتماد الإعلان الوزاري

٥٦ – عرض رئيس فريق الصياغة المنشأ خلال الجزء التقني مشروع الإعلان الوزاري.

٥٧ – ويرد إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بالصيغة التي اعتمدها الاجتماع، في مرفق هذا التقرير.

خامساً – اعتماد تقرير الدورة

٥٨ – اعتمد الممثلون هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الذي عمم أثناء الدورة على أن يقوم المقرر بوضعه في صيغته النهائية، بالتشاور مع الرئيس وبمساعدة الأمانة.

سادساً – اختتام الدورة

٥٩ – وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن اختتام الدورة في الساعة ١٩/٠٠ مساء الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

المرفق

إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

نحن، ممّثلو ٦٥ حكومة والمفوضية الأوروبية، وبفضل الدعم القيِّم من ممثلي مؤسسات مالية دولية، ومنظمات دولية وإقليمية، والقطاع الخاص، ومنظمات غير حكومية، وغيرها من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية، وبموافقتهم،

وقد اجتمعنا في مانيلا من ٢٥ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية،

وإذ تُقر بأن الناس يعتمدون على البحار والسواحل وعلى مواردها للحفاظ على بقائهم، وصحتهم ورفاههم، وأن نسبة كبيرة من سكان العالم يحصلون على أمنهم الغذائي وأسباب معيشتهم الاقتصادية من البيئة الساحلية والموارد البحرية، مثل مصايد الأسماك والمحاريات من المناطق الساحلية والمصابّ الوفيرة الإنتاج،

وإذ تقرّ بأن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، لا سيما المناطق الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة للتضرر من ارتفاع مستويات سطح البحر، والكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ، وتحمُّض المحيطات الناجم عن الأنشطة البرية،

وإذ تقر بالزيادات الكبيرة في المغذيات مثل النيتروجين والفوسفور التي تدخل البيئة العالمية نتيجة للنشاط البشري، وإذ نشير إلى فداحة المشاكل البيئية التي تنتج عن فرط المغذيات، بما في ذلك تأجين المياه الساحلية واستنفاد الأكسجين، وما تلحقه من أضرار بالنُظم الإيكولوجية، وبالتنوع البيولوجي وبنوعية مياه السواحل،

وإذ تلاحظ التوسع السريع في المناطق الحضرية على السواحل، وحقيقة أن التهديدات الرئيسية للصحة، والبيئة البحرية وإنتاجيتها وتنوعها البيولوجي تنتج عن الأنشطة البشرية على اليابسة،

وإذ تدرك أن مياه الصرف والمياه المستعملة، والملوثات العضوية الثابتة، والمعادن الثقيلة، والزيوت (الهيدروكربونات) والمغذيات والرواسب، والقمامة البحرية، سواء التي تحملها الأنهار أو التي يتم تصريفها مباشرة في المناطق الساحلية، تحدث أضراراً شديدة بصحة الإنسان ورفاهه، وبالنُظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وما توفره من غذاء وخدمات،

وإذ تُدرك أن القمامة البحرية تشكل مشكلة ذات طابع عالمي في نطاقها وأن تأثيرها لا يقابل بالتقدير الكافي، وأنها تهدد بشكل مباشر الموائل والأنواع الساحلية والبحرية، والنمو الاقتصادي، وصحة وسلامة الإنسان، وقيم المجتمع، وأن قدراً كبيراً من القمامة البحرية ينشأ من أنشطة برية؛ وأن لانتقال القمامة والحطام المتفاقم بفعل العواصف آثار جسيمة على البيئة، كما للأنشطة الجارية على متن السفن،

وإذ تدرك أيضاً أن البيئة البحرية مهددة بتغييرات مادية في المنطقة الساحلية، بما فيها ضياع التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية بفعل التغييرات المادية التي تطرأ على المنطقة الساحلية، والتخطيط السيئ لاستخدام الأراضي، والضغوط الاجتماعية الاقتصادية التي تشمل تدمير الموائل ذات

الأهمية الحيوية للحفاظ على صحة النُظم الإيكولوجية، وكذلك سلع وخدمات النُظم الإيكولوجية التي تقدمها نُظم إيكولوجية، مثل الشُعب المرجانية، ومسطحات المد الساحلية، والدلتاوات، والمنغروف، وأحواض الأعشاب البحرية، ومصاب الأنهار،

وإذ ندرك كذلك القيمة الكامنة والروابط التي تجمع بين النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والمياه العذبة ورفاه الإنسان، والحاجة إلى إدارة متكاملة لمجمّعات المياه والمناطق الساحلية في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق إدارة مستدامة فعالة للأنشطة البرية، بما في ذلك إدراج القيمة الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي في عمليات التخطيط،

وإذ نُسلِّم بأن برنامج العمل العالمي يمثل أداة فعالة لإدماج الشواغل البيئية في التخطيط الإنمائي والاستراتيجيات الإنمائية على المستويين الإقليمي والوطني، وأنه بذلك، يساهم بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نقرّ بالافتقار إلى القدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا، وبالحاجة إلى إدماج البحث والتعليم والخدمات الإرشادية الاستشارية، لا سيما في البلدان النامية، باعتبارها أدوات لبناء الطاقة اللازمة للحفاظ على قدرة التصدي للأنشطة البرية التي تؤثر على البيئة البحرية،

وإذ نُسلِّم بأهمية اتفاقيات البحار الإقليمية وبرامج العمل القائمة في التصدي للتدهور المتسارع لمحيطات العالم ومناطقه الساحلية، باتخاذ جملة إجراءات، من بينها إشراك البلدان المعنية في إجراءات شاملة ومحددة بشأن المصادر والأنشطة البرية، ومن خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

وإذ نقر أيضاً بالمساهمات المهمة لبرامج البحار الإقليمية، ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برنامج العمل العالمي،

وإذ نقر كذلك بما تحقق من إنجازات في تنفيذ برنامج العمل العالمي خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١١، وبخاصة مساهمة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع لفرع النُظم الإيكولوجية للمياه العذبة والبحرية بشعبة تنفيذ السياسات البيئية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ نُسلِّم بأهمية النهوض بنوعية المياه الساحلية والحاجة إلى تحسين الرصد لتحديد التهديدات المحدقة بالبيئة البحرية على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي الذي تشجع عليه العملية المنتظمة لإعداد التقارير العالمية، وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية،

وإذ نسلّم بأن البحار ليست مقلباً للقمامة، ونشدد بالتالي على أهمية تعهّد هونولولو الذي أقرّه المؤتمر الخامس المعني بالحطام البحري، واستراتيجية هونولولو،

وإذ نُقر أيضاً بالتقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان في بناء قدرات بشرية ومؤسسية وتطوير أُطر تشريعية، وسياسات بيئية وصكوك سوقية في إطار تنظيمي سليم يحمي المصلحة العامة من أجل الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والموارد البحرية والبيئة الساحلية،

وإذ نشدّد على الحاجة إلى دعم وتعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية بطريقة مستدامة في إطار خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات،

واعترافاً بالإسهام الهام لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك أهمية الشراكات العامة والخاصة وشراكات وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل العالمي وتنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية لمواصلة العمل بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نشدد على أهمية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه عن طريق تحديد ومواجهة العوامل الكامنة التي تسهم في فقدان النظام الإيكولوجي البحري والساحلي وتدميره، وتحسين الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية،

وإذ نشير إلى إعلان مانادو عام ٢٠٠٩ وإلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د.إ- ٦/١١ بشأن المحيطات والمبادرات العالمية الأخرى لمعالجة فقدان النظام الإيكولوجي البحري والساحلي وتدميره، والحاجة إلى تحقيق الحفظ الطويل الأجل، والإدارة، والاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والموائل الساحلية من أجل جملة أمور من بينها زيادة الصلابة تجاه المناخ وتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتخفيض الفقر،

وإدراكاً لأهمية مؤتمر التنمية المستدامة القادم المقرر عقده في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١ - *نؤكد الالتزام* بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية كأداة مرنة وفعالة من أجل التنمية المستدامة للمحيطات، والسواحل، والجزر، ومن أجل صحة الإنسان ورفاهه؛

٢ - *نقرر الالتزام* بالعمل الشامل والمستمر والمتوائم في إطار الإدارة الساحلية المتكاملة ذات الصلة بالأولويات الوطنية والإقليمية؛

٣ - *نكرس أنفسنا* لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي مع التركيز على الأولويات المحددة للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦، *وندعو* إلى بذل جهود إضافية وتخصيص موارد مالية كافية وطوعية للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦؛

٤ - *نقرر* المشاركة بنشاط ومضاعفة جهودنا لوضع توجيهات أو استراتيجيات أو سياسات بشأن الاستخدام المستدام للمغذيات من أجل تحسين كفاءة استخدام المغذيات مع ما يصاحب ذلك من منافع اقتصادية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المزارعين، وللتخفيف من الآثار البيئية السلبية عن طريق وضع وتنفيذ أهداف وخطط وطنية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ إذا لزم الأمر؛

٥ - *نقرر* أنه ينبغي لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ أن يركز عمله على المغذيات، والقمامة، والمياه المستعملة بوصفها فئات المصادر الثلاث ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج العمل العالمي، مع استخدام الشراكات العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين؛ ونطلب من مكتب التنسيق أن يضع خطة أنشطته على أساس هذه التوجهات الاستراتيجية.

(أ) *نقرر* دعم مواصلة تطوير الشراكة العالمية بشأن إدارة المغذيات والشراكات الإقليمية والوطنية لأصحاب المصلحة المرتبطة بها، وكذلك أنشطتها، بما في ذلك إجراء التقييمات التي وافقت

عليها الشراكة، وتقاسم أفضل الممارسات باستخدام خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية لمقرري السياسات والمزارعين؛

(ب) *تقرر كذلك* العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإيجاد حلول ابتكارية ومبادرات لمشكلة القمامة البحرية، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات، والمعلومات التقنية عن بناء القدرات، والوسائل القانونية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والقائمة على السوق لمنع القمامة البحرية وتخفيضها وإدارتها، *ونوصي* بإنشاء شراكة عالمية بشأن القمامة البحرية؛

(ج) *تقرر* دعم مواصلة تطوير الشراكة العالمية بشأن المياه المستعملة وتقاسم المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين أصحاب المصلحة لإدارة المياه المستعملة، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة التي لا تؤثر بصورة معاكسة على البيئة والتنوع البيولوجي، وتخفيض الموارد، ونهج إعادة الاستخدام وإعادة التدوير لأغراض حماية البيئة، والصرف الصحي، وصحة الإنسان، وتغير المناخ وفوائد المغذيات من أجل تعزيز العمل المنسق، *ونشجع* الاستثمارات الجديدة في إدارة المياه المستعملة التي تحقق هذه الأهداف؛

٦ - *تقرر أيضاً* بحث استخدام خطة العمل العالمية كمنصة لتعزيز إدارة الدلتا عن طريق مخططات تعاون الدلتا وما بين الدلتا، وتأييد اقتراح بالإعلان عن سنة دولية للدلتاوات في المستقبل القريب؛

٧ - *تقرر* تحسين التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمحيطات، والسواحل، والجزر، ومستجمعات المياه المرتبطة بها، عن طريق استخدام الإدارة المتكاملة مثل نُهج ''الحدود حتى الشعب''، بما في ذلك عن طريق إشراك أصحاب المصلحة ووضع حلول مبتكرة لتحسين أو حل المشاكل المحددة؛

٨ - *نرحب* بالعملية العادية للإبلاغ والتقييم العالمي عن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، لتعزيز التقييم العلمي المنتظم لحالة البيئة البحرية من أجل تحسين الأساس العلمي لتقرير السياسات على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية؛

٩ - *تقرر* تعزيز وتشجيع تنفيذ اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية القائمة، والترتيبات والاتفاقات والبرامج العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية، بغية مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

١٠ - *تدعو* وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والأفرقة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، مثل آلية التنسيق بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة (الفريق المعني بالمحيطات التابع للأمم المتحدة) وآلية التنسيق المعنية بموارد المياه (الفريق المعني بالمياه التابع للأمم المتحدة) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتعزيز تكامل برنامج العمل العالمي في سياساتها وخططها وبرامجها بما يتمشى مع ولاياتها؛

١١ - *ندعو أيضاً* مرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى وشركاءنا في التنمية والبلدان المانحة، لبذل جهود متضافرة لدعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال الدعم المالي والتقني وبناء القدرات؛

١٢ - *نعرب عن تقديرنا* للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي وتسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي، ونرحب بأي موارد إضافية من خارج الميزانية تقدم لدعم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال؛

١٣ - *نطلب* إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إحالة هذا الإعلان السياسي إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ولمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كمساهمة من الاجتماع الحكومي الدولي الثالث لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في المداولات بشأن التنمية المستدامة؛

١٤ - *نطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الاجتماع الحكومي الدولي الرابع لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في عام ٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات المختصة، والسعي للحصول على دعم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تنظيم الاجتماع؛

١٥ - *نقرر* أن توفر الحكومات لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي، التوجيهات الفنية والسياساتية، متى ما دعت إليها الحاجة، خلال فترة ما بين الدورات ٢٠١٢ - ٢٠١٦؛

١٦ - *نعرب* عن امتناننا وتقديرنا لحكومة وشعب الفلبين لاستضافتهم للدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

مانيلا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.